

الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٨٣٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٤/٣٤ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، و ٢٠٠/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي^(١٥١) وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١٥٢)، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٥٣).

وإذ تشدد على أهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان^(١٥٤) والعهد الدولي الخاصين بحقوق الانسان^(١٥٥)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١٥٦) واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها^(١٥٧)، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع.

وإذ تؤكد من جديد أن جميع الأيديولوجيات والممارسات الاستبدادية أو غيرها، لاسيما النازية والفاشية والفاشية الجديدة، القائمة على التفرد، أو التعصب العنصري أو الإثني، والكرهية والإرهاب، والإنكار المنهجي لحقوق الانسان والحريات الأساسية، أو التي يترتب عليها مثل هذه النتائج، تتناقى ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاصين بحقوق الانسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسان^(١٥٨)، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها^(١٥٩)، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها^(١٥٧)، وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وإذ تشني على قيام عدد من الدول بتقديم تعليقاتها إلى الأمين العام على المشاكل المعروضة في تقريره^(١٦٠).

وإذ تعترف بأن عدداً من الدول، قد قام بوضع أنظمة قانونية مناسبة لمنع أنشطة الجماعات والمنظمات النازية والفاشية والكرهية الجديدة.

وإذ ترحب بقرار لجنة حقوق الانسان ٣ (د - ٣٧) المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١^(١٦١)، والذي ينص على تدابير بشأن هذا الموضوع تشمل إمكانية وضع مشروع إعلان بهذا الشأن.

٢ - ترجو من نفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة الانسانية لإغاثة وإعادة تأهيل العدد الكبير من العائدين طواعية؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لسنة ١٩٨٢، وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٦٢/٣٦ - التدابير التي يلزم اتخاذها لمناهضة أنشطة النازية والفاشية والكرهية الجديدة وسائر أشكال الايديولوجيات والممارسات الاستبدادية القائمة على التعصب والكرهية العنصريين والارهاب العنصري

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أن الأمم المتحدة هي وليدة الكفاح ضد النازية والفاشية والعدوان والاحتلال الأجنبي، وأن الشعوب قد أعربت في ميثاق الأمم المتحدة عن تصميمها على انقاذ الأجيال المقبلة من وبيلات الحرب،

وإذ تضع في اعتبارها ما لقبه الملايين من ضحايا العدوان والاحتلال الأجنبي والنازية والفاشية من معاناة ودمار وموت،

وإذ تؤكد من جديد المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق والهادفة إلى صون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية فيما بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، وتقدير الشعوب لمصيرها، وتحقيق التعاون الدولي،

وإذ تشدد على أن جميع الايديولوجيات والممارسات الاستبدادية أو غيرها، لاسيما النازية والفاشية والفاشية الجديدة، القائمة على التفرد أو التعصب العنصري أو الإثني، والكرهية والإرهاب، والإنكار المنهجي لحقوق الانسان والحريات الأساسية، أو التي يترتب عليها مثل هذه النتائج، يمكن أن تعرض السلم العالمي للخطر، وأن تشكل عقبات أمام قيام علاقات ودية بين الدول وأمام أعمال حقوق الانسان والحريات الأساسية.

وإذ تؤكد من جديد أن ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم الموجهة ضد السلم والانسانية ومعاقبتهم، على نحو ما تحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣ (د - ١) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ و ٩٥ (د - ١) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، تشكلان التزاماً عالمياً لجميع الدول،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٣٣١ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٤٢٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، و ٢٥٤٥ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٧١٣ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون

(١٥١) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤).

(١٥٢) القرار ١٩٠٤ (د - ١٨).

(١٥٣) القرار ١٥١٤ (د - ١٥).

(١٥٤) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(١٥٥) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(١٥٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(١٥٧) القرار ٢٦٠ ألف (د - ٣)، المرفق.

(١٥٨) القرار ٢٣٩١ (د - ٢٣)، المرفق.

(١٥٩) القرار ٣٠٦٨ (د - ٢٨)، المرفق.

(١٦٠) Add.1 و A/36/209، 2.

(١٦١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١،

الملحق رقم ٥ (E/1981/25 و Corr.1)، الفصل الثامن والعشرون، الجزء ألف.

والاجتماعي ، تقريراً في ضوء المناقشة التي ستجري في لجنة حقوق الانسان وعلى أساس التعليقات الواردة من الدول والمنظمات الدولية .

الجلسة العامة ١٠١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٦٣/٣٦- مسألة حالات الاختفاء غير الطوعي أو القسري

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٣/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ والمعنون «الأشخاص المختفون» ، و ١٩٣/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن مسألة الأشخاص المختفين قسراً أو كرهاً ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الانسان ١٠ (د - ٣٧) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١^(١٦٦) ، الذي تقرر فيه تمديد ولاية الفريق العامل المعني بمسألة الأشخاص المختفين قسراً أو كرهاً لمدة سنة ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٩/١٩٨١ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٨١ ، الذي وافق فيه المجلس على قرار اللجنة ،

واقتراناً منها بأنه ينبغي مواصلة التدابير المتخذة ، بالتشاور مع الحكومات المعنية ، لتعزيز تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٧٣/٣٣ وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع مصير الأشخاص المفقودين أو المختفين ،

وإذ تعرب عن تأثرها إزاء الكرب والأسى الذي تشعر به أسر ضحايا الاختفاء غير الطوعي أو القسري ،

١ - ترحب بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان بتمديد مدة ولاية الفريق العامل سنة واحدة ، كما نصّ على ذلك في قرار اللجنة ١٠ (د - ٣٧) ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للفريق العامل للمهمة التي أداها ، وللحكومات التي تعاونت معه ؛

٣ - ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تواصل دراسة هذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية ، وأن تتخذ أي خطوة قد تراها لازمة لكي تتابع العمل الذي يضطلع به الفريق العامل ، وذلك عند نظرها في التقرير الذي سيرفعه إليها الفريق في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٤ - تتشدد جميع الحكومات أن تقدم للفريق العامل ولجنة حقوق الانسان التعاون التام الذي هما جديران به بحكم أهدافها الانسانية الصرفة وأساليب عملها القائمة على الحصافة ؛

٥ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يواصل مد الفريق العامل بكل مساعدة لازمة .

الجلسة العامة ١٠١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن دعاة الأيديولوجيات الفاشية قد كثفوا أنشطتهم في عدد من البلدان ، وأنهم ينسقون بصورة متزايدة هذه الأنشطة على الصعيد الدولي ،

١ - تدين مرة أخرى جميع الأيديولوجيات والممارسات الاستبدادية أو غيرها ، لاسيما النازية والفاشية والفاشية الجديدة ، القائمة على التفرد أو التعصب العنصري أو الإثني ، والكراهية ، والإرهاب ، والإنكار المنهجي لحقوق الانسان والحريات الأساسية ، أو التي يترتب عليها مثل هذه النتائج ؛

٢ - تحث جميع الدول على أن توجه الانتباه إلى التهديدات التي تشكلها الأيديولوجيات والممارسات المذكورة أعلاه بالنسبة إلى المؤسسات الديمقراطية ، وعلى النظر في اتخاذ تدابير ، وفقاً لنظمها الدستورية الوطنية ، ووفقاً لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، لحظر أو ردع أنشطة كل من يمارس تلك الأيديولوجيات من جماعات أو منظمات أو افراد ؛

٣ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تشرع في اتخاذ تدابير ضد الأيديولوجيات والممارسات المبينة في الفقرة ١ أعلاه ، أو أن تكثف تلك التدابير ؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء إلى أن تتخذ ، وفقاً لنظمها الدستورية الوطنية ولأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، وعلى سبيل الأولوية العالية ، تدابير تعلن أن أي نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية ، أو أي نشر للدعاية للحرب ، بما في ذلك الدعاية للأيديولوجيات النازية والفاشية والفاشية الجديدة ، هي أمور يعاقب عليها القانون ؛

٥ - تتشدد جميع الدول التي لم تصدق حتى الآن على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، واتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الانسانية ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، أو الدول التي لم تنضم إلى هذه الصكوك أن تفعل ذلك ؛

٦ - تطلب مرة أخرى إلى جميع الدول أن توافي الأمين العام بتعليقاتها على هذه المسألة ؛

٧ - ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تواصل النظر في هذا الموضوع في دورتها الثامنة والثلاثين ، تحت عنوان «التدابير الواجب اتخاذها لمناهضة جميع الأيديولوجيات والممارسات الاستبدادية أو غيرها ، وعلى وجه الخصوص النازية والفاشية والفاشية الجديدة ، القائمة على التفرد أو التعصب العنصري أو الإثني ، والكراهية ، والإرهاب ، والإنكار المنهجي لحقوق الانسان والحريات الأساسية ، أو التي تترتب عليها مثل هذه النتائج» ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي